حنـه شاهـين

اقتصاديات السلام المصري ـ الاسـرائيلي

توقعـات واحتمـالات

اذا كـان بعض البنود السياسية الرئيسية في مسودة معاهدة السلام المقترحة بين مصر واسرائيل ، كما تم التوصل اليها في محادثات بليـــر هاوس فـــي واشنطن ، خلال الاشهر الاخيرة من السنة الماضية ، ما زال موضع خلاف بين الطرفين حتى الآن ، الامر الذي يؤخر توقيع المعاهدة ، فان البنود الأقتصادية والتجارية في مسودة المعاهدة تلك ، باتت امرا متفقا عليه ، بصورة كاملـة ٠ واهم هذه البنود ما ورد في المادة الثالثة منها ، وهو ان العلاقات الطبيعية التي يوافق الطرفان على اقامتها بينهما « سوف تتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجـــز المميزة امام الانتقال الحر للاشخاص والسلع ٠٠٠ » (١) ٠ وقد جرى تفسيـــر هذه المادة فيملحق خاص مرفق بمسودة المعاهدة ، اهم ما جاء فيه ، ان الطرفين « يوافقان على الغاء الحواجز التي تمنع اقامة علاقات اقتصادية طبيعية بينهما، ووضع حد للمقاطعة الاقتصادية التي يفرضها طرف ما ضد آخر ٠ كذلك يبـدأ الطرفان ، بصورة عاجلة قدر الامكان ، مفاوضات بينهما خلال فترة لا تتجـاوز ستة اشهر بعد انتهاء المرحلة الوسطى من الانسحاب ، بهدف ابرام اتفاق تجاري يؤدي الى علاقات اقتصادية مفيدة » (٢) ٠ ويتمثل المكسب التجاري الذي حققته اسرائيل في مسودة المعاهدة ، في المادة الخامسة منها ، والتي تنص علـى ان « سفن اسرائيل والشحنات البحرية المتجهة اليها او القادمة منها ، سوف تتمتع بحق المرور الحر عبر قناة السويس ومداخلها في خليج السويس والبحـــر الابيض المتوسط ، على اساس اتفاقية ١٨٨٨ التي تنطبق على جميع المـدول ٠